قالوا إن التأجيل سببه غياب الكوادر المتخصصة

متخصصون ينتقدون إجراءات تطبيق التعرفة الكمركية

□ بغداد/ علي الكاتب

عزا عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبد الحسين الياسري أسباب تأجيل التعرفة الجمركية إلى عدم وجود كوادر متخصصة لمراقبة دخول السلع والبضائع والمواد من الدول الأخرى، في الوقت نفسه انتقد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري التطبيقات الحالية لمنظومة التعرفة الجمركية .

وقال الياسري في تصريحات صحفية: إن قرار تأجيل قانون التعرفة الجمركية جاء نتيجة لعدم امتلاك وتهيئة المناطق الحدودية لكوادر متخصصة في مراقبة دخول البضائع والسلع الدولية، مبيناً أن تطبيق التعرفة الجمركية سيؤدي إلى رفع الأسعار السلع الخاضعة لبرنامج الفحص والسيطرة النوعية باعتباره سوف يضيف مبلغا جديدا على البضائع المستوردة.

وأضاف: على الحكومة أن تفعل أجهزة الفحص والسيطرة النوعية في المناطق الحدودية للعراق وتتفق مع شركات عالمية لفحص البضائع قبل استيرادها ومعرفة مواصفاتها الجيدة .

وأوضح: أن دخول البضائع الرديئة ليست له أية علاقة بالتطبيق القانون ، وإنما يعتمد على وضع فحصها من قبل الشركات المعتمدة والمنتجة للبضاعة التي تقرر مد صلاحيتها .

وبين الياسري: أن تطبيق القانون سيؤدي إلى رفع أسعار البضائع والسلع المنتجة لزيادة تكاليفها في الفحص ومطابقة المواصفات واستقطاع كلفة التعرفة في المناطق الحدودية ما يدفع بالمستورد الى رفع أسعار البضاعة لاستخراج الربح من خلالها .

من جانبه، انتقد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري التطبيقات الحالية لمنظومة التعرفة الجمركية، مشيراً إلى أنها غير صحيحة وليست واقعية، ولن تأتي بجديد في مجال حماية الصناعة المحلية أو الإنتاج المحلي.

وقال الصوري لـ (المدى) : من المؤسف صدور هكذا قرارات مثل فرض التعرفة الجمركية في الوقت الحاضر، والتي افضل ما توصف بالقرار الارتجالي غير المناسب والبعيد عن الواقع الراهن، وهي تعد مؤشراً سلبياً على الحياة الاقتصادية في البلاد من جانب ، وتأثيراتها السلبية على المواطن العراقي وهو المستهلك الأساس للسلع والبضائع من جانب آخر .

وأضاف الصوري أن فرض إجراءات التعرفة الجمركية سيؤدي كذلك الى زيادة الاسعار بشكل كبير سواء على مستوى المنتجات المحلية او المستوردة ،موضحاً أن تقليل جزء من التكلفة على بعض السلع المصنعة لن يتحقق بسهولة.

وتابع الصوري: يجب توفير البنى التحتية المتكاملة كالطاقة الكهربائية ، وكذلك الإجراءات القانونية والمالية وتسهيلها للصناعيين وأصحاب المصانع المحلية، التي من شأنها زيادة الإنتاج المحلي وتقليل نسب التكلفة، لافتاً الى اتخاذ إجراءات بصورة مشتركة مع الصناعيين والزراعيين من اجل حمايتهم وتقليل كلف الإنتاج ، وكذلك توفير مستلزمات البنى التحتية لهم من اجل ديمومة عملهم وإعفائهم من الضرائب والرسوم الأخرى التي يدفعونها، فضلاً عن تهيئة المناخات الاقتصادية والسياسية والأمنية المناسبة لهم بهدف تحقيق هدف يطمح اليه الجميع وهو إنجاح عمل القطاع الخاص .

والمح الصوري إلى أن المدافعين عن بصيغتها الحالية لا يمتلكون أي أساس رصين في نظريتهم في الدفاع عنه، مبيناً ان عملية فرض الرسوم الجمركية ستسهم في زيادة حجم الإنتاج.

ولفت إلى ان انعدام تكامل تلك الإجراءات سيؤدي بلا شك الى زيادة مستويات الاسعار ومعدلات التضخم ، وكذلك حدوث نقص كبير في معدلات الدخل للمواطن العراقي ، وهذا يجعلنا ندور في حلقة مفرغة من دون وجود الحلول بجملة من القرارات الصائبة في هذا المجال .

إلى ذلك، نوه الخبير الاقتصادي عبد الرحمن النجم، بضرورة إصدار إجازات استيراد للتجار العراقيين لتنظيم العملية التجارية ومنع دخول السلع الرديئة غير المطابقة للمواصفات العالمية.

وقال النجم إن إصدار الإجازات الاستيرادية من قبل وزارة التجارة للتجار ستسهل عمل وزارتي التخطيط والتجارة وهيئة الجمارك العامة في معرفة الدول المصدرة وكمية المواد المستوردة ونوعياتها.

وأضاف: أن العملية ستساعد على منع دخول البضائع الرديئة إلى البلد لأنها ستلزم التاجر على استيراد سلع خاضعة للشروط الدولية والعالمية، مبيناً أن الوزارة ستشترط على التاجر وضع اسمه على البضاعة لمعرفة مستوردي البضائع ومحاسبتهم عندما تكون رديئة.

صناعي يقترح خصخصة المعامل الحكومية

□ بغداد/ المدى

اقترح عضو اتحاد الصناعيين العراقيين علي السنيد إعطاء المعامل الصناعية الحكومية المتوقفة للقطاع الخاص لإعادة هيكلتها والنهوض بواقعها.

وقال السنيد بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن الدستور العراقي أوصى بتحويل نظام الاقتصاد العراقي من الشمولي إلى السوق الحر، فعلى الحكومة إعطاء الصلاحية الكاملة والدور الفاعل للقطاع الخاص للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وأضاف: يجب خصخصة جميع المعامل المملوكة لوزارة الصناعة والمتوقفة عن العمل حالياً لتخفيف العبء الثقيل الذي تتحمله الدولة وإعادة المعامل الصناعية الى العمل لتصبح معامل منتجة وأكثر فائدة للدولة. وأوضح: أن سبب تخلف القطاع الصناعي العراقي يرجع الى عدم تشريع القوانين الداعمة للقطاع الخاص والبقاء على القوانين الشمولية المعمولة في زمن النظام السابق، داعياً مجلس النواب الى الإسراع بتشريع حزمة من القوانين التي تدعم الاقتصاد وتحمي المنتج الوطني.

الى ذلك أشاد الاستشاري في التنمية الصناعية عامر الجواهري، بقرار اللجنة الاقتصادية بإعفاء الصناعيين من الفوائد المتراكمة و المترتبة بذممهم ، معتبرا إياه قرارا "جيد جدا" ويشجع الصناعيين على إعادة تشغيل معاملهم المغلقة لفترة طويلة. وقال الجواهري إن قرار لجنة الشؤون الاقتصادية بإعفاء الصناعيين من الفوائد المتراكمة المستحقة والمترتبة بذممهم قرار صائب ويشجع الصناعيين على العمل ودعم حركة القطاع الصناعي الاقتصادي .

وأضاف: أن القطاع الصناعي يحتاج إلى عوامل تشجيع أكثر والى قروض شفافة تساعد على النهوض بالمعامل الصناعية.

وبين الجواهري: أن شروط الإقراض والضمانات يجب أن تكون ميسرة ومعاملات الإقراض سريعة ، مضيفاً: يجب أن تكون جدولة تسديد أصل الدين على خمس سنوات وليس ثلاثا حسب ما قررته اللجنة الاقتصادية في جلستها الثامنة عشرة برئاسة نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس.

وأوضح ان "ضمن جدول الأعمال والحوارات التي ستتحقق، مناقشة آليات تطوير القطاع السياحي والقضايا الفنية الخاصة بالسياحة وتقديم مساعدات مالية لتنمية القدرات البشرية والبنى التحتية للقطاع السياحي" .

ويذكر أن معظم الشركات والمعامل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن توقفت عن الإنتاج بسبب أعمال السلب والنهب والتخريب لشركاتها ومعاملها والتي وقعت بعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق في عام ٢٠٠٣.

الكهرباء تفتتح وحدات توليدية في بغداد

□ بغداد /المدى

افتتحت وزارة الكهرباء وحدات توليدية جديدة بسعة ٤٠ ميغاواط، وبكلفة إجمالية تبلغ ٤٧ مليون دولار شمال غرب العاصمة بغداد، وفي حين بينت أن إنتاجها من الطاقة وصل إلى ثمانية آلاف ميغاواط مطلع تموز الحالي، توقعت أن تحقق إنتاجاً قدره تسعة آلاف ميغاواط خلال رمضان المقبل.

وقال وزير الكهرباء، عبد الكريم عفتان الجميلي لـ"السومرية نيوز"، على هامش افتتاح المحطة: إن الوزارة افتتحت ست وحدات توليدية من أصل ثمانية تم إنشاؤها في محطة ديزلات الشهيد عبد العباس هاشم، في منطقة الحرية شمال غرب العاصمة بغداد"، مبينا أن "الطاقة التوليدية للوحدات الست تبلغ ٤٠ ميغاواط". وأضاف الجميلي أن "الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع تبلغ ٤٧ مليون دولار"، معربا عن أمله بأن "ينجز العمل في الوحدتين المتبقيتين من المشروع خلال الأسابيع القليلة المقبلة لتصل طاقته التوليدية إلى ٦٢ ميغاواط"، مشيرا إلى أن "شركة الصقر اللبنانية هي التي جهزت هذه الوحدات التوليدية في حين تم تنفيذ المشروع من قبل الملاكات الفنية والهندسية في المديرية العامة لمشاريع إنتاج الطاقة التابعة للوزارة".

وتابع الجميلي أن "الوزارة تمكنت من الوصول بإنتاجها من الطاقة الكهربائية إلى ثمانية آلاف ميغاواط مطلع تموز الحالي"، متوقعاً أن "يصل الإنتاج إلى تسعة آلاف ميغاواط مع بداية شهر رمضان المقبل (في ٢٠ من تموز الحالي على الأرجح) بما ينعكس ايجابيا على واقع تجهيز الطاقة إلى المواطنين".

التخطيط : استقرار مستوى التضخم السنوي

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة التخطيط عن الأسباب الحقيقية التي أدت الى انخفاض مستوى التضخم السنوي في البلاد. وقال المتحدث الرسمي للوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): "إن مستوى التضخم السنوي في البلاد يتجه نحو الاستقرار نتيجة الانخفاض الكبير لأسعار المواد الغذائية عقب قرار وزارة الزراعة بمنع استيراد بعض المواد الغذائية الزراعية والاكتفاء عنها ذاتيا". وأضاف أن " التضخم في العراق يتأثر بالمؤشرات السعرية لمواد السوق وبحسب الطلب والعرض، فكلما ارتفع الطلب على العرض تزايد التضخم"، لافتا إلى "أن أسباب استقرار مؤشرات التضخم تعود نتيجة لإتباع سياسية نقدية صحيحة واستقرار نسبي على مستوى الأمن". والتضخم هو الإرتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية، فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

اعتمد على رؤوس أموالها

البنك المركزي يحدد نسبة العملة الصعبة الممنوحة للمصارف

□ بغداد/ المدى

قرر البنك المركزي الاعتماد على حجم رؤوس أموال المصارف الحكومية والخاصة بشأن عملية صرف العملة الصعبة لتطوير عمل المزاد العلني.

وتشهد السوق المحلية منذ أسابيع تذبذبا في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأميركي، الأمر الذي أرجعه خبراء إلى القيود التي يفرضها البنك على مبيعاته من العملة الصعبة.

وفرض البنك إجراءات أكثر صرامة في مزاده لبيع الدولار بعد أن قال إن العملة تذهب إلى دول الجوار وخاصة سوريا وإيران المفروضة عليهما عقوبات اقتصادية.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب(آكانيوز) إن البنك المركزي سيعتمد على رؤوس أموال المصارف لتخصيص العملة الصعبة لضمان أن تسهم هذه العملة في دعم التجارة العراقية".

وأضاف أن المصارف ستقوم بتدقيق مستندات الزبائن ورجال الأعمال لضمان عدم خروجها للبلدان المجاورة وفقاً لقانون مكافحة غسيل الأموال ٩٤ لعام ٢٠٠٤".

وأشار إلى أن "تدقيق المستندات ليس من اختصاص البنك المركزي الذي يشرف على إدارة السيولة إذ ليس من الممكن ان يتم تدقيق ٦ آلاف معاملة يومياً".

وتتلخص مهام البنك المركزي في الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية وتنظيم القطاع المصرفي.

إلى ذلك اقترح المدير التنفيذي لرابطة المصارف الأهلية عبد العزيز الحسون، تأسيس مصرف مساهم كبير ناتج عن اندماج مصارف أهلية صغيرة مع حكومية لإسناد ودعم المشاريع الإستراتيجية في البلد.

وقال الحسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن الجهاز المصرفي في العراق مشتت وليس له دور فاعل في المساهمة بالعملية الاستثمارية رغم امتلاكه أموالاً، مبيناً أنها معطلة وتفتقر لوجود مصرف مساهم كبير ذي رأسمال عال، يساعد على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة في البلد.

وأضاف: يجب تشجيع المصارف الأهلية الصغيرة على الاندماج بمساندة ودعم القطاع الحكومي لكي تؤسس مصرفا إنمائيا دوليا ومساهما في العمليات الاستثمارية لدفع عجلة الاستثمار في البلاد كما هو معمول في جميع دول العالم.

ويذكر أن النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا، فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية، و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف إسلامية إضافة إلى (٦) مصارف أجنبية.

وعلى الرغم من أن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ استثنى الاستثمار في قطاع المصارف من أحكامه، إلا أن الاستثمار في القطاع المصرفي يأخذ إطاره القانوني استنادا إلى قانوني البنك المركزي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، والمصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، ويبلغ الحد الأدنى لتأسيس مصرف في العراق (١٠٠) مليار دينار عراقي، أي بحدود (٨٥) مليون دولار.

انخفاض عائدات النفط العراقي في حزيران

□ ترجمة: عبد الخالق علي

قالت الحكومة العراقية إن عائدات النفط العراقي انخفضت بنسبة ١٧,٦ ٪ من شهر مايس إلى حزيران بسبب الهبوط الحاد في أسعار السوق الدولية، و بسبب توفير بعضٍ من الإنتاج لتلبية الاحتياج المحلي .

هذا الانخفاض في العائدات يشكل تحديا للعراق الذي يعتمد كليا على النفط، لأنه يحتاج إلى مئات المليارات من الدولارات من اجل إعادة الإعمار بعد انسحاب آخر القطعات العسكرية الأميركية نهاية العام الماضي، حيث تشكل عائدات النفط حوالي ٩٥ بالمئة من ميزانية الحكومة. مع ذلك، فالعراق يسرع بتوسيع إنتاجه من النفط إلى مستويات لم يشهدها قبل الاجتياح الأميركي، و من المتوقع قريبا أن يتجاوز إيران كثاني اكبر مصدر للنفط في منظمة أوبك، خاصة مع سريان العقوبات الأوربية الجديدة هذا الأسبوع لمعاقبة إيران بسبب برنامجها المشكوك به والخاص بالسلاح النووي .

قال المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد بأن العراق قد كسب ٦,٤٥٣ مليار دولار في شهر حزيران المنصرم، بمعدل سعر متحقق بلغ ٩٠ دولارا للبرميل الواحد من النفط . أما عائدات شهر مايس فقد توقفت عند ٧,٨٣١ مليار دولار بمعدل سعر بلغ ١٠٣,٠٣٩ دولار للبرميل الواحد.

عن : نيويورك تايمز

مصدر يعزو تذبذب أسعار البترول إلى زيادة عرض السعودية

□ بغداد/ المدى

عزا وزير النفط السابق إبراهيم بحر العلوم انخفاض أسعار النفط في العراق الى زيادة العرض في السوق الدولية وخاصة السعودية، ولقرارات منظمة (اوبك الدولية) التي تتلاعب بالأسعار.

وقال بحر العلوم بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن انخفاض أسعار النفط العراقي في الآونة الأخيرة يرجع إلى زيادة المعروض النفطي في السوق الدولي وخاصة السعودية، ولقرارات القاسية لمنظمة (اوبك) التي تفرضها على الدول بزيادة الأسعار أو تخفيضها كونها المنظمة الرئيسية الدولية للنفط.

وأضاف: أن التطورات التي شهدتها المنطقة بشكل عام وزيادة المخزون النفطي واحتياطيها في الولايات المتحدة الأمريكية وتباطؤ نمو الاقتصاديات الدول الكبرى جميعها أدت إلى تقليل المضاربات على النفط وانخفاض أسعاره.

وأشار بحر العلوم إلى :أن الانخفاض لم يستمر لفترة طويلة وسيستقر في الفترة القليلة القادمة وستكون أسعاره قرابة الـ ٩٠ دولارا، وهو سعر مجزٍ، مطالبا منظمة (اوبك) بأن تراجع سقف إنتاجها وتعمل بنظام الحصص من اجل السيطرة على السوق النفطي الدولي . وبين: توجد زيادة في إنتاج النفط في الحقول الجنوبية (الرميلة والزبير والقرنة) التي تقوم بدور فعال في تقليص الفجوة بين الطلب والعرض وتسهم في جعل النفط العراقي لا يتأثر بانخفاض أو زيادة الأسعار، مضيفاً: بعد (١٠)سنوات يكون إنتاج النفط العراقي كبيرا، وهو العامل المؤثر في السوق العالمية ويصبح هو المتحكم الأول والأخير بالسوق الدولية .

وأوضح بحر العلوم: أن شهر أيار الماضي شهد زيادة كبيرة في إنتاج النفط قارب حوالي المليونين وأربعمئة، وهي معدلات تبشر بارتفاع إنتاج النفطي يوما بعد يوم ليصبح العراق هو العملاق في إيرادات وصادرات النفط .